الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
17 May 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٢٤

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة ونسلي .....(أستراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

القراءة الأولى

الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

الباب ٢: شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-28236 (A)
0028236

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠ صباحا

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع) (A/54/6/Rev.1، A/54/7 و A/54/16)

١ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين كل باب على حدة (A/54/6/Rev.1) وقالت إن الأبواب سيقوم بعرضها رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ثم تقوم اللجنة بعد ذلك بالنظر في كل باب على حدة أثناء القراءة الأولى. وسيرد ممثلو الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية ورئيس لجنة البرنامج والتنسيق على الأسئلة وعلى التعليقات. وقالت إن الغرض من القراءة الأولى هو تحديد الصعوبات الخاصة التي ستتم معالجتها بعد ذلك في مشاورات غير رسمية.

٢ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت إنه وطبقا لبرنامج عمل اللجنة يتعين تناول الأبواب الستة الأولى مجتمعة وربما يكون من الأفضل النظر في أبواب قليلة نظرا لأن الوفود تحتاج للوقت لإعداد تعليقاتها في ضوء الملاحظات الاستهلالية لرئيس اللجنة الاستشارية كما أنها تحتاج إلى الإعداد الجيد عند ذهابها للمشاورات غير الرسمية.

٣ - **الرئيسة:** قالت إنها تتفهم القلق الذي يشعر به وفد كوبا وتدرك الصعوبات التي تواجه الوفود الصغيرة والحاجة إلى التنسيق الجماعي. وقالت إنها قد ناقشت المشكلة بالفعل مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ وأن المكتب والأمانة العامة سينظران في إمكانية تعديل البرنامج.

٤ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إنه يود أن يقدم بعض التعليقات العامة قبل تناول فرادى أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة.

٥ - وأشار إلى أن أكثر من ٧٠ تقريرا قد تم طلبها في دورة سابقة في إطار بند الميزانية البرنامجية. وقال إن من حق جميع الوفود أن تطلب هذه التقارير التي تساعد في بعض الأحيان في تيسير الاتفاق الواسع بشأن الموضوع قيد النقاش. إلا أن اللجنة الاستشارية قررت عن عمد تقليص عدد التقارير المستقلة التي يتم إصدارها في إطار المقترحات الحالية والمقبلة بشأن الميزانية. بل إنها اقترحت في بعض الحالات تقديم المعلومات التي تُطلب من الأمانة العامة ولا تتوفر أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تقريرها النهائي إلى اللجنة الخامسة مباشرة. كما طلبت في حالات أخرى تقديم تبرير وتوضيح إضافي للاقتراحات المقدمة إلى الجمعية العامة. وفي معظم الحالات كانت اللجنة تطلب تقديم المعلومات في إطار اقتراحات الميزانية القادمة نظرا لأن كثيرا من الطلبات لا يستحق إصدار تقرير مستقل إلى الجمعية العامة في الدورة الجارية.

٦ - ومضى يقول إن الوسيلة الأخرى التي استخدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقليص عدد تقاريرها المقدمة إلى الجمعية العامة هي تجميع آرائها وتوصياتها بشأن عدد من التقارير المقدمة من الأمين العام عن خدمات المؤتمرات على سبيل المثال (A/54/7، الفقرات ١٠٨ إلى ١٢٥). وبعد أن أكملت اللجنة الاستشارية تلك الممارسة قدمت الأمانة العامة عددا من التقارير ذات الصلة التي شملت من جملة أمور خدمات المؤتمرات في نيروبي ودعم المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى للدول الأعضاء. ولم تؤد تلك التقارير ذات الصلة إلى تغيير آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي عبرت عنها في الفقرات ١٠٨ إلى ١٢٥ من تقريرها.

٧ - وقال إنه يود أن يلفت الاهتمام بصفة خاصة إلى التوصيات والملاحظات الواردة في الفقرات ١١٩ إلى ١٢١

من التقرير بشأن الأتعاب المدفوعة لأعضاء الهيئات والهيئات الفرعية للأمم المتحدة.

٨ - وقال كان هناك تعليق بأن اللجنة الخامسة لا تقبل أحيانا توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هي هيئة استشارية وأنه يحق بالفعل للجنة الخامسة أن تقبل أو تنقح أو ترفض توصياتها دون أن يؤثر ذلك بأي حال من الأحوال في الثقة التي منحتها الدول الأعضاء للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي تحظى بدرجة عالية من معدلات القبول لتوصياتها من جانب اللجنة الخامسة.

٩ - وقال إن تقرير الأمين العام اشتمل على ثلاثة مجلدات وعلى ٤٠٣ ١ صفحة وأن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم يزد عن ١٦٨ صفحة أي صفحة واحدة لكل ثماني صفحات قدمها الأمين العام. وقال إنه على ثقة من أن الوفود سوف تستطيع متابعة عرض اللجنة الاستشارية لكل باب على حدة وأنها سوف تثني على ملاحظاتها وتوصياتها.

القراءة الأولى

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات

١٠ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الجزء الأول الذي يشمل البابين ١ و ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/7، الفصل الثاني، الجزء الأول). وتبلغ تقديرات الجزء الأول ٤٨٩,٩ مليون دولار.

١١ - قدمت اللجنة الاستشارية تعليقا في الفقرات أولا - ٥ إلى أولا - ٧ من تقريرها بشأن الباب ١ عن الدعم المقدم إلى مكتب رئيس الجمعية العامة وأوصت بأن ترصد بدقة كفاية التقدير الحالي بقصد تعديله في ضوء التجربة.

١٢ - واشتملت الفقرة أولا - ٩ على توصية بشأن سفر وفود أقل البلدان نموا. وطلبت اللجنة الاستشارية في الفقرة أولا - ١١ تطبيق معامل خصم للميزانية البرنامجية المقترحة القادمة فيما يتعلق بالتقديرات البالغة ٤٠٠ ٨٠ دولار المتصلة برد تكاليف وأجور طيران لزوجات أعضاء اللجنة الاستشارية على أساس التجربة السابقة.

١٣ - وفي الفقرتين أولا - ١٣ وأولا - ١٤، لاحظت اللجنة الاستشارية أن حجم عمل مجلس مراجعي الحسابات قد زاد زيادة كبيرة كنتيجة للطلبات التي قدمتها اللجنة الاستشارية ذاتها واللجنة الخامسة وعمليات حفظ السلام للمجلس. واشتملت الفقرات أولا - ١٤ وأولا - ١٦ وأولا - ١٧ على تعليقات بشأن عدد الطلبات المتصلة بالوظائف كما اشتملت الفقرات من أولا - ١٨ إلى أولا - ٢١ على توصيات وملاحظات بشأن المقترحات بما فيها التكاليف التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة. وفي الفقرة أولا-١٩ علّقت اللجنة الاستشارية على الوظائف الأخرى وطلبت إلى الأمين العام تقديم مقترحات بشأن مختلف الخيارات المتاحة لتمويلها على نحو مستمر.

١٤ - وقدمت اللجنة الاستشارية في إطار الباب ٢ مجموعة من الملاحظات والتوصيات المفصلة التي تتطلب اتخاذ إجراء. وطلبت بصفة خاصة في الفقرة أولا - ٣٩ تقديم تبرير إضافي للتخفيض المقترح في خدمات المؤتمرات إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. وقدم الأمين العام مذكرة بشأن المساعدة المؤقتة للاجتماعات (A/C.5/54/19) يجري استعراضها حاليا بواسطة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

١٥ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى النظر في الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ولفتت اهتمام اللجنة في هذا الصدد إلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ٩٤ من تقريرها (A/54/16).

١٦ - **السيد حميد الله** (بنغلاديش): قال إن وفده بوصفه منسقا لأقل البلدان نموا لاحظ مع الارتياح الاقتراح المتعلق بتخصيص مبلغ ٥٠٠ ٥٢٤ ١ دولار لتغطية سفر ممثلي الدول الأعضاء الأقل نموا. ومن شأن هذا الترتيب أن ييسر المشاركة الواسعة من قبل الدول الأعضاء في مداولات الجمعية العامة. وقال إن بنغلاديش تدرك أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالاقتراحات ذات الصلة بالميزانية وأكد على وجوب توفير الموارد الكافية للجنة البرنامج والتنسيق لإنجاز ولايتها. وقال إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في ضرورة توفير الموارد الكافية لمكتب رئيس الجمعية العامة وأن التقديرات للمكتب ينبغي تقديمها على نحو مستقل.

١٧ - **السيد أور** (كندا): قال إن وفده لاحظ من الفقرة ٢٣ من التصدير والمقدمة للميزانية البرنامجية المقترحة أن الاعتمادات والتغييرات قد أعيد تقدير تكلفتها مراعاة لحساب التضخم إلا أنه لم يفهم السبب في الفرق في إعادة تقدير تكاليف السفر في مختلف الأبواب. فعلى سبيل المثال تمت إعادة تقدير تكاليف السفر للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة الاشتراكات بمعدل ٤,٨ في المائة في حين تمت إعادة تقدير التكاليف لسفر أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمعدل ٢٥ في المائة بالرغم من أن هذه اللجان الثلاث تجتمع أساسا في نيويورك. وقال إن وفده يرحب أيضا بتقديم تفسير للسبب في زيادة نفقات السفر بنسبة ٨٨ في المائة بين عام ١٩٩٦ وموعد تقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. كما أنه لاحظ أيضا وطبقا للفقرة ٢ (أ) من قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د - ١٧) إن نفقات السفر وبدل الإقامة اليومي يدفعان لأعضاء الهيئات والهيئات الفرعية الذين يعملون فيها بصفتهم الشخصية لا بصفتهم ممثلي حكومات. ويود وفده في هذا الصدد معرفة المعيار المستخدم لدفع بدل الإقامة لأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومقدار هذا البدل وما إذا كان يحق للأعضاء المقيمين في نيويورك تقاضي هذا البدل.

١٨ - **الآنسة أراجون** (الفلبين): قالت إن وفدها يؤيد الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١ الواردة في الفقرة ٩٤ من تقريرها (A/54/16) بشأن التصدير والمقدمة الواردة في الفقرات ٧٩ إلى ٨٧. ويؤيد وفدها أيضا وجهة النظر القاضية بضرورة تزويد مكتب رئيس الجمعية العامة بالموارد الكافية والتي يتعين تقديمها على نحو مستقل وضرورة تعديل كمية الموارد في ضوء التجربة. كما أنه يقبل المقترحات المتعلقة بموارد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق.

١٩ - ومضت تقول يجب أيضا توفير الموارد الكافية لمجلس مراجعي الحسابات لتواكب حجم العمل المتزايد ولذلك يجب قبول الموارد والاحتياجات المقترحة في ملاك الموظفين لمجلس المراجعين.

٢٠ - وقالت إن وفدها يؤيد من حيث المبدأ تعزيز مكتبي الأمين العام ونائبة الأمين العام ووحدة التخطيط الاستراتيجي ولكنه سيرحب بأية معلومات بشأن الدراسات التي سيجريها خبراء من الخارج بتكلفة قدرها ٢٠٠ ٣٨٢ دولار على النحو المشار اليه في الفقرة أولا - ٥٧ من مقترحات الميزانية. ويشارك وفدها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية رأيها القائل بضرورة البحث أولا عن توفر الخبرة الفنية في الداخل.

٢١ - ومضت تقول يتعين بالتأكيد تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ويود وفدها معرفة ما إذا كان الجمع بين مسؤوليات المدير العام ومسؤوليات المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد وافقت عليه هيئة تشريعية ملائمة.

٢٢ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يلاحظ في الجدول ٦-٧ أن تكاليف السفر ذات الصلة بالجمعية العامة قد ارتفعت بمبلغ ٠٠٠ ٢٩٢ دولار بالمقارنة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وأنه يرحب بأي تفسير لذلك. ولاحظ وفده أيضا أن اللجنة الاستشارية قد أجرت تقييما واستعراضا للميزانية الخاصة بها وأن مثل هذه الممارسة ينبغي تجنبها في المستقبل. وفضلا عن ذلك فإن المبلغ المخصص لسفر زوجات أعضاء اللجنة الاستشارية وقدره ٤٠٠ ٨٠ دولار لا يمثل الاستخدام الملائم لاشتراكات الدول الأعضاء ويتعين حذف الطلب. وقال وهو يتابع المسائل التي طرحها ممثل كندا إن وفده يرحب بتلقي لمعلومات بشأن سفر وبدل الإقامة اليومي لأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذين يمثلون بلدانهم في اللجنة الخامسة. كما أنه يرحب أيضا بمزيد من التبرير للوظيفة الجديدة المقترحة من الرتبة ف - ٣ لمجلس مراجعي الحسابات وأنه لا يؤيد ما يبدو أنه نموذج لبناء امبراطورية.

٢٣ - ومضى يقول إن الاقتراحات اشتملت على مبلغ ٣٠٠ ٢٣٠ دولار للضيافة التي يقدمها الأمين العام بالإضافة إلى علاوة تمثيل قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار. وربما تستطيع الأمانة العامة أن تبين ما إذا كان المبلغان قد استخدما للأغراض ذاتها أو لأغراض مختلفة. وفيما يتعلق بالتقدير البالغ ٠٠٠ ٦٣٩ دولار للمكتب التنفيذي للأمين العام بشأن الأنشطة ذات الصلة بجمعية الألفية ومؤتمر القمة للألفية فإن وفده كان يفهم أنه لن تكون هنالك حاجة لموارد إضافية لهاتين المناسبتين.

٢٤ - وتساءل في الختام عما قام به مدراء البرامج لتنفيذ الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وطرق التقييم التي تطلب منهم أن يجروا تقييما بانتظام لأنشطتهم لتحديد استمرارية صلتها بالواقع وكفاءتها وفعاليتها.

٢٥ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن وفده يوافق على توفير جميع الموارد اللازمة لمكتب رئيس الجمعية العامة لأداء مهامه الرسمية وأنه سيرحب بأية تفاصيل بشأن توزيع الموارد بين رئيسي الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين للجمعية. ويتعين عرض التقديرات المتعلقة بالمكتب بشكل منفصل من التقديرات المتعلقة بسفر ممثلي أقل البلدان نموا وأنه يود معرفة الطريقة التي سوف تتبعها الأمانة العامة في إخطار تلك البلدان باستحقاقاتها للسفر لدورات الجمعية العامة.

٢٦ - ومضى يقول إن السرد البرنامجي المقترح قد ركز بشكل أكبر على حقوق الإنسان. ولا شك أن حقوق الإنسان مهمة للغاية ولكن هنالك أنشطة مهمة أخرى ينبغي منحها أهمية متساوية. وقال إن وفده يؤيد الاقتراحات المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي يتعين أن يحظى بذات المركز والتمويل على غرار مكاتب الأمم المتحدة الأخرى. وقال يبدو أيضا من السرد إن هنالك بعض الازدواجية في الوظائف كما هي الحال على سبيل المثال بين إدارة شؤون الإعلام ومكتب الأمين العام للعلاقات الخارجية.

٢٧ - وقال إن من الواضح مما جاء في الفقرة أولا - ٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية أنه لم يتم تعيين الخبراء الاستشاريين الخارجيين على أساس جغرافي تمثيلي. وقال إن وفده يشارك اللجنة الاستشارية عدم الاقتناع بالحاجة إلى

بعض الخدمات التي يقدمها الاستشاريون وأنه يتعين بدلا من ذلك الاستفادة من الخبرة الفنية المتاحة داخل المنظمة.

٢٨ - **الآنسة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت يود وفدها معرفة الأسباب لخفض تكاليف سفر ممثلي أقل البلدان نموا بنسبة ٢٥ في المائة. ومضت تقول إنه لربما يكون لتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة أولا - ٩ من تقريرها بضرورة إبلاغ أقل البلدان نموا باستحقاقاتها في السفر إلى دورات الجمعية العامة صلة بهذا الخصم. وكانت الفقرة أولا - ٩ من مقترحات الميزانية قد أشارت إلى هذا السفر فيما يتعلق بالدورات الاستثنائية في عام ٢٠٠٠ ولكنها لم تذكر أية اجتماعات مهمة أخرى كمؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية على سبيل المثال. ويود وفدها معرفة السبب في عدم إدراج هذه الاجتماعات في الباب ١ ومعرفة الأبواب التي يمكن أن توجد فيها.

٢٩ - ومضت تقول سيكون من المفيد لو قدمت الأمانة العامة معلومات مستكملة عن قدرتها أو عدم قدرتها في ضمان استمرار قروض المركبات الحالية للأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/6/Rev.1 الفقرة أولا - ٤٩). وأنها سترحب بأية معلومات عن أنشطة مكتب العلاقات الخارجية تحت إشراف المكتب التنفيذي للأمين العام (A/54/6/Rev.1، الفقرة أولا -٥٠) ولا سيما عن كيفية تنسيق عملها مع إدارة شؤون الإعلام. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة تعليقا على أي ازدواجية محتملة في الوظائف على النحو المشار إليه في الفقرة ٩١ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/54/16).

٣٠ - وأعربت عن قلقها وهي تشير إلى الفقرتين أولا - ٥٢ وأولا - ٥٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة والى الفقرة أولا - ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية إلى ما يبدو أنه تحول عن الممارسة الثابتة وهي تجنب إصدار بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بالاحتياجات المطلوبة لدعم جمعية الألفية ومؤتمر القمة للألفية. وتساءلت عما إذا كانت وظائف المساعدة المؤقتة العامة المبينة في الفقرة أولا - ٥٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة سيتم شغلها بموظفين بعقود دائمة أم ما إذا كان سيعاد وزعها بعد انتهاء جمعية الألفية ومؤتمر القمة للألفية. وتساءلت عما إذا كان هنالك احتمال بإجراء تنقيح للتقديرات في ذلك الصدد.

٣١ - ومضت تقول إن وفدها يشارك اللجنة الاستشارية القلق إزاء إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف - ٥ لمساعدة نائبة الأمين العام في أداء مسؤولياتها ذات الصلة بعملية الإصلاح الجارية (A/57/7 الفقرة أولا - ١٦) وقالت إن الاقتراح ليس له ما يبرره طالما أن الجمعية العامة قد بتت بأن تستخدم نائبة الأمين العام موارد الموظفين المتاحة في المكتب التنفيذي للأمين العام. وأعربت عن رغبتها في الختام في معرفة الكيفية التي ستستخدم بها الخبرة الفنية من الخارج والتي طلبها الأمين العام ونائبة الأمين العام (A/54/6/Rev.1، المجلد الثاني، الفقرة أولا - ٥٧) وما إذا كان الأفراد المعنيون سيتم تعيينهم وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

٣٢ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن وفده يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق في الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/54/16، الفقرة ٩٤). وأن وفده يؤيد طلب اللجنة الاستشارية بضرورة توفير الاحتياجات من الموارد المتاحة لمكتب رئيس الجمعية العامة بشكل مستقل ويتعين تزويد المكتب بجميع الموارد اللازمة.

٣٣ - ومضى يقول إن الجمعية العامة قد شددت في عدد من القرارات على الحاجة إلى تحقيق أوسع تمثيل جغرافي ممكن في تعيين الاستشاريين والمتعاقدين والخبراء من الخارج. ورغم ذلك وطبقا للفقرة أولا - ٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية فإن أكبر موظفين إداريين في الأمم المتحدة وهما

الأمين العام ونائبة الأمين العام قد عينا مستشارين من خمسة بلدان أربعة منها من ذات المنطقة الجغرافية. وقال إن وفده يرحب بأية معلومات عن عدد الاستشاريين المقدمين من كل واحد من البلدان المذكورة وعن الأجور الإجمالية التي تقاضوها حتى الآن من فترة السنتين الراهنة.

٣٤ - **السيد تكاهارا** (اليابان): طلب تفسيرا لزيادة الاحتياجات من الموارد للسفر وللتدابير التي اتخذت للحد من النفقات لذلك الغرض. وقال إن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية في هذا الصدد بضرورة أن يستعرض الأمين العام جميع التدابير الممكنة التي تؤدي إلى مزيد من التوفير في مجال السفر.

٣٥ - وقال إن إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف - ٣ في الأمانة العامة لمجلس مراجعي الحسابات ووظيفة جديدة من الرتبة ف - ٥ لمساعدة نائبة الأمين العام لتحقيق عملية الإصلاح وإعادة تصنيف وظيفة كاتب الخطابات من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ ينبغي أن يتم في تزامن مع الجهود الرامية إلى إلغاء أو إعادة تصنيف الوظائف الأخرى إلى رتب أدنى. ويتعين اتباع الممارسة ذاتها في الأبواب الأخرى من الميزانية.

٣٦ - وقال وفيما يتعلق بتقديم المساعدة المؤقتة العامة في الأنشطة ذات الصلة بجمعية الألفية ومؤتمر القمة للألفية فإن وفده يتساءل عما إذا كان مستوى الملاك قد زاد بدرجة كبيرة. وقال إن وفده يفهم أن ذلك الاحتمال سوف يستبعد من الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كما هي الحال مع الاحتياجات الأخرى من الموارد المتصلة بالمناسبتين غير المتكررتين.

٣٧ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إنه يشاطر الشواغل التي أثيرت ويتطلع إلى معرفة التوضيحات المطلوبة فيما يتصل بالباب ١. وقال إنه يلاحظ الفشل في التمييز بوضوح في الباب ١ بين الأنشطة التي ينبغي تمويلها من الميزانية العادية والأخرى التي يمكن تمويلها من التبرعات.

٣٨ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن الأمين التنفيذي للجنة الاستشارية سوف يرد على الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالموارد المخصصة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. كما أنه سوف يلتمس آراء أعضاء اللجنة الاستشارية فيما إذا كان بمقدور اللجنة الاستشارية النظر في الميزانية الخاصة بها وسيقدم تقريرا إلى اللجنة الخامسة عن نتائج تلك المداولات.

٣٩ - **السيد هلباش** (المراقب المالي): قال إنه سوف يرد على عدد من الأسئلة العامة المطروحة فورا. أما الإجابة عن تلك التي تتطلب ردودا مفصلة فسيتم تقديمها إلى اللجنة كتابة. وقال إن الأمين العام وفي سياق اقتراحاته الإصلاحية أدرج اعتمادا قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار في شكل دعم إضافي لكل واحد من رؤساء الجمعية العامة. وسوف تشتمل الميزانية البرنامجية المقترحة في المستقبل على جدول مستقل بتفاصيل ذلك المبلغ حسب وجه الإنفاق. أما الموارد المقترحة لجمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية فهي موارد غير متكررة ولم تقدم أية آثار ناتجة في الميزانية البرنامجية بشأنها أثناء فترة السنتين الحالية نظرا لأنها لا تزال في مرحلة إعدادها الأولى وتوفرت للمنظمة قدرة كافية لإعادة وزع الموظفين من أجل ذلك الغرض.

٤٠ - ومضى يقول لا توجد ضرورة لولايات تشريعية لدمج وظائف المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تم اتخاذ تلك الخطوة بناء على طلب الجمعية العامة بغرض تعزيز مكتب نيروبي ووضعه على قدم المساواة مع مكتبي فيينا وجنيف. أما نسبة الـ ٢٥ في المائة المذكورة فيما يتصل بالخصم من سفر ممثلي أقل البلدان نموا فهي طريقة تتعلق

بالميزانية فقط وتعكس التجربة السابقة. ولم يقصد بها بأي حال من الأحوال تقييد السفر بل إن لجميع ممثلي أقل البلدان نموا الحق من حيث المبدأ في استعادة التكاليف. وقال إنه ليس متأكدا ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بتلك الاستحقاقات قد عممت وأنه سوف يتصل بالمكتب المختص ويطلع اللجنة بعد ذلك.

٤١ - **السيد ساش** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال في رده على ممثل كندا إن الزيادة في السفر قد قصد منها توفير قاعدة كافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ولم يقصد بها تمويل سفر أو استحقاقات إضافية وإنما فقط مواصلة المستوى الحالي. كما أنه سيقدم حسابات مفصلة إلى اللجنة أثناء المشاورات غير الرسمية. وتمنح استحقاقات السفر لممثلي أقل البلدان نموا للمشاركة في الدورات العادية والاستثنائية والطارئة للجمعية العامة ولكن ليس من أجل الاجتماعات الأخرى كتلك المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي أشارت إليها ممثلة كوبا.

٤٢ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة قد أنهت قراءتها الأولى للباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وأنها تود أن تحيل ذلك الباب إلى مشاورات غير رسمية للنظر فيه مرة أخرى واتخاذ الإجراء الملائم.

٤٣ - وقد تقرر ذلك.

٤٤ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى النظر في الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. واسترعت اهتمام اللجنة في ذلك السياق إلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ١٠٥ من تقريرها (A/54/16).

٤٥ - **السيد ساريفا** (فنلندا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فقال إن إنشاء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات قبل سنتين كان خطوة جديرة بالترحيب قصد به توحيد خدمات المؤتمرات. بيد أن النهج المتكامل الذي اتبعته الأمانة العامة لا يزال ناقصا. ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه طلب اللجنة الاستشارية القاضي بإجراء مزيد من الاستعراض لهيكل الباب ٢ (A/54/7، الفقرة ٣٠). ويمكن النظر إلى هذا الاستعراض بوصفه متابعة لتقرير الأمين العام عن توحيد خدمات الأمانات التقنية للهيئات الحكومية الدولية (A/53/452).

٤٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي لاحظ أن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات تتوقع تحقيق وفورات بمعدل ٠,٨ في المائة على مدى فترة السنتين القادمة من خلال إجراءات تحقيق الوفورات ومن تخفيض المساعدة المؤقتة أساسا دون أي مساس بنوعية الخدمات المقدمة. ويشارك الاتحاد الأوروبي اللجنة الاستشارية الرأي في هذا الصدد بضرورة أن تبذل الأمانة العامة مزيدا من الجهد في استخدام المساعدة المؤقتة من أجل الاجتماعات وضرورة تقييم التخفيضات المقترحة في ضوء مستوى ونوعية خدمات المؤتمرات المقدمة (A/54/7، الفقرة أولا - ٣٩).

٤٧ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ التوسع في استخدام الترجمة التعاقدية ويدرك أنها يمكن أن تزيد من الحاجة إلى مراجعتها من مستوى أعلى. وهو يؤيد طلب اللجنة الاستشارية بضرورة تقديم مؤشرات لحجم العمل والنتائج المحققة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (A/54/7، الفقرة أولا - ٣٧). ويتعين أن تساعد الترجمة من بعد والترجمة بمساعدة الحاسوب وتعزيز القدرات بالمقر الرئيسي ومراكز العمل الأخرى في تقاسم حجم العمل (انظر A/54/7، الفقرة أولا - ٣٧). وقال إن الاتحاد

الأوروبي يؤيد بقوة توصية اللجنة الاستشارية بضرورة زيادة استخدام التداول بالفيديو (A/54/7، الفقرة أولا – ٣٦). وأخيرا فإن الاتحاد يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بضرورة استعراض خدمات الطباعة في جنيف على وجه الاستعجال لتعزيز فعالية التكاليف وتفادي الازدواجية (A/54/7، الفقرة أولا – ٣٣). إلا أنه أعرب عن قلقه في هذا الصدد إزاء فشل الأمانة العامة في تقديم المعلومات الإضافية التي طلبتها اللجنة الاستشارية عن تكاليف الطباعة في جنيف والمشروع النموذجي للتجربة عن بُعد في نيروبي (A/54/7، الفقرتان أولا – ٣٣ إلى أولا ٣٤).

٤٨ – **السيد أور** (كندا): سأل عن السبب في أن الميزانية البرنامجية المقترحة تشير إلى أن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات ستقوم بخدمة ٣٠ اجتماعا للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، في حين أن هذه الهيئة لم تعد تعقد اجتماعات في واقع الأمر (A/54/6/Rev.1 (المجلد الثاني، الفقرة ٢-٣٦ (أ) '٢' (ب) '٩')). كما تساءل عن السبب في كون الطلب المتعلق بمبلغ ٢,٤ مليون دولار لاقتناء الحواسيب وغيرها من المعدات الآلية للمكاتب في إطار برنامج التحديث التكنولوجي لهذه الإدارة لم يشتمل على عنصر التدريب (A/54/6/Rev.1 (المجلد الثاني، الفقرة ٢-٥١)).

٤٩ – وقال إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة زيادة صقل مؤشرات حجم العمل. ويتضح من الطرق المختلفة لتقديم المعلومات ومؤشرات حجم العمل أن الإدارة لا تأخذ بنهج متكامل لإدارة عملياتها في نيويورك وجنيف وفيينا. فعلى أساس المعلومات المتاحة، قام وفده بحسابات مفادها أن إنتاج دوائر الترجمة في نيويورك يفوق أداء غيرها بنسبة ١٧,٨ في المائة بالنسبة لفيينا و ١٠ في المائة بالنسبة لجنيف. ولهذا اقترح تحقيق الاتساق بين معايير الانتاجية في مكاتب الأمم المتحدة الثلاثة وذلك من أجل تحقيق وفورات وتحسين الخدمات. كذلك حققت خدمات النشر في نيويورك إنتاجية تفوق إنتاجية جنيف بنسبة ٢٧ في المائة. وقال إن حالات التفاوت هذه هي مدعاة لقلق خطير. وأضاف أن المعلومات المتاحة عن خدمات الترجمة الفورية غامضة إلى حد لا يتيح إمكانية إجراء مقارنة للإنتاجية في هذه المكاتب الثلاثة. لذلك فإن وفده يفضل تقديم إحصاءات عن الأداء الفعلي في مجالات الترجمة والترجمة الفورية والنشر بدلا عن معايير حجم العمل كأنها نظرية محضة.

٥٠ – **السيد خارا** (شيلي): أعرب عن قلقه إزاء تخفيض ٣,٥ مليون دولار، أي ٠,٨ في المائة، من مستوى الموارد المقترحة في إطار الباب ٢ لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالمقارنة مع الاعتماد المقترح لفترة السنتين الحالية (A/54/6/Rev.1 (المجلد الثاني، الفقرة ٢-٨)). ومضى يقول إن هذا المبلغ التقديري لا يعكس الاحتياجات الحقيقية للإدارة، أو الزيادات التي تعتزم إحداثها في الإنتاجية أو الحاجة لتحسين الخدمات المقدمة. وقال إن انعدام الموارد هو السبب وراء جميع المصاعب والتحديات التي تواجهها الإدارة – الإصدار المتأخر للوثائق، وارتفاع معدل المراجعة الذاتية، ونوعية الوثائق التي تترجم إلى اللغات الرسمية الست، ومدى توفر الوثائق على صفحة الاستقبال في الانترنت وتوفير الخدمات المناسبة في مجال الترجمة الفورية لاجتماعات الأفرقة الإقليمية وغيرها من الأفرقة. وقال إن العمل الشاق الذي يقوم به موظفو الأمانة العامة وتطبيق تكنولوجيات جديدة لا يكفيان في حد ذاتهما، إذ لا بد من توفير الموارد الكافية لإنجاز الخدمات اللازمة للمؤتمرات. وقال إن وفده سوف يبدي تعليقات إضافية بشأن هذا الموضوع أثناء المشاورات غير الرسمية.

٥١ – **السيد هيريرا** (المكسيك): رحب بالتطبيقات التكنولوجية الجديدة مثل الترجمة الفورية عن بعد والاستعانة

بالحاسوب في الترجمة التحريرية وعقد المؤتمرات بالفيديو من قبل إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء تأخر إصدار الوثائق والاعتماد المفرط على المراجعة الذاتية، وهو ما أصبح يؤتي نتائج عكسية من الناحية المالية. وبالنظر إلى أهمية خدمات المؤتمرات الرفيعة الجودة المقدمة إلى الدول الأعضاء أثناء أعمالها، فإن وفده يحبذ تقديم معلومات إضافية قبل أن يعرب عن آرائه بشأن الاقتراح الداعي إلى خفض الاعتمادات المرصودة للإدارة بنسبة ٠,٨ في المائة. إذ ينبغي توخي العناية لدى النظر في مدى استصواب هذا التخفيض في ظل الظروف الحالية.

٥٢ - **السيد مكتفي** (الجزائر): أعرب عن القلق إزاء الاقتراح الداعي إلى خفض صاف للمستوى العام للموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بنسبة ٠,٨ في المائة، مما قد يؤثر بشكل سلبي على نوعية الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء ومدى آنيتها. وأضاف أن ثمة ما يدعو إلى زيادة الاعتمادات المرصودة لخدمات الترجمة الفورية التي تقدم لاجتماعات المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء. وقال إن من الضروري الإبقاء على خدمات المؤتمرات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في مستواها وأدائها تماما كما هو الحال بالنسبة لمكاتب أخرى. وأكد أن وفده لا يزال مقتنعا بالحاجة لإنشاء دائرة دائمة للترجمة الفورية في نيروبي. ولاحظ أن الباب ٢ لا يحتوي على معلومات بشأن الإنجازات المتوقعة لأنه ليس من السهل قياس أنشطة إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات من ناحية كمية.

٥٣ - **السيدة سن منكن** (الصين): لاحظت أن مستوى الخدمات التي تقدمها الإدارة يؤثر بصورة مباشرة على مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها. وقالت إن من دواعي سرورها تلاحظ أن إعادة تشكيل الإدارة في عام ١٩٩٧ أفضت إلى زيادة الكفاءة في استخدام خدمات الاجتماعات ومرافقها. ورحبت بالتزام الإدارة بتحسين جودة الترجمة الفورية والترجمة التحريرية، وأعربت عن ثقتها في أن التدابير المعتزم اتخاذها سوف تنفذ تنفيذا كاملا. وطلبت من الأمانة العامة أن تؤكد بأن التخفيض الصافي في مجمل مقدار الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ سوف لن يؤثر سلبا على أنشطة الإدارة التي غدت جد مثقلة بالعمل أكثر من أي وقت مضى.

٥٤ - **السيد راباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن الارتياح لكون النفقات المقترحة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات جاءت ثمرة للمساعي التي بذلت لتنفيذ الولايات بصورة أكثر فعالية وبأقل قدر ممكن من التكاليف. بيد أن الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٦٠٠ ٤٣٩ دولار لأغراض سفر أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تزيد عن الحاجة وينبغي خفضها إلى المستوى الذي كانت عليه في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقال إن الحلقات الدراسية الإقليمية للجنة لم تسهم بأي قدر في إثراء الحوار بشأن إنهاء الاستعمار، وتساءل عما إذا كان ثمة ما يدعو إلى إيفاد ثلاث بعثات زائرة إلى الأقاليم.

٥٥ - وفيما يتعلق بشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في نيويورك، لاحظ أن الاحتياجات المقدرة لتكاليف الموظفين الأخرى زادت بمقدار ٣٠٠ ٣٢١ دولار لاستيعاب عبء العمل المتزايد، خاصة في فرع خدمات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن وفده يرحب بأي معلومات إضافية عن مؤشرات حجم العمل المستخدمة. وأضاف أن الزيادة الكبيرة التي طرأت على الاحتياجات المتعلقة بنفقات التشغيل العامة والأثاث والمعدات تحت بند تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها في نيويورك، مردها إلى الاستعاضة عن المعدات الآلية للمكاتب. وقال إن

وفده يود الوقوف على ما يمكن تحقيقه من مكاسب ووفورات من حيث الإنتاجية نتيجة لهذه النفقات المقترحة.

٥٦ - وأعرب عن أسفه لحذف المعلومات المتعلقة بالانجازات المتوقعة في الباب ٢، وهي معلومات يلزم توفيرها بموجب النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وقال إنه لا يوافق على القول بأن أنشطة الإدارة، وهي تشمل توفير الخدمات للاجتماعات وإصدار الوثائق والقيام بالترجمات التحريرية، هي مما يتعذر قياسه من حيث الكمية. وقال إنه لم يعثر على أي دليل يشير إلى أن مديري البرامج يقومون بتقييم ذاتي ولكنه يرحب بأي توضيح في هذا الصدد.

٥٧ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): أعلن أن وفده يؤيد النفقات المقترحة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. لكنه يرحب بأي إجابة على السؤال عن كون الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ شملت زيادات تقارب ٠٠٠ ٤٣ دولار للوازم والمواد وحوالي ٠٠٠ ٦٦٥ دولار للأثاث والمعدات بالمقارنة مع اعتمادات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ للترجمة والخدمات التحريرية، نيويورك، بالرغم من أن حجم العمل ظل كما هو بينما جرى تخفيض الاحتياجات للوظائف بمبلغ ٠٠٥ ٢٥٧ دولار.

٥٨ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت إن وفدها يشعر بقلق عميق إزاء تخفيض مبلغ ٣,٥ مليون دولار من مستوى الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إذ أن جميع الأدلة التي بين يدي اللجنة تشير إلى أن ميزانية خدمات المؤتمرات لم تعد تتحمل المزيد من التخفيضات. وبالرغم من الجهود الجيدة التي بذلتها الأمانة العامة، فقد كانت نوعية الخدمات المقدمة تشهد تدنيا. وكان من الواضح أن الميزانية البرنامجية المقترحة لم تأخذ في الاعتبار القلق الذي أعربت عنه مختلف الهيئات الحكومية الدولية في هذا الصدد.

٥٩ - وأوضحت بأنه ورد في الفقرة ٢-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه تعين على الأمانة العامة اللجوء إلى المساعدة المؤقتة لتقديم الخدمات المطلوبة بسبب حالة الغموض التي تكتنف توقيت وحجم الطلب على خدمات الاجتماعات وحجمها. ومع ذلك، فالاحتياجات المقدرة لتكاليف الموظفين الأخرى تمثل انخفاضا بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة مع فترة السنتين الحالية. وأوضحت أن المعلومات الواردة في المذكرة التي أعدها الأمين العام بشأن المساعدة المؤقتة للاجتماعات: احتياجات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/C.5/54/19) استجابة لطلب من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لا تشمل تبريرا كافيا للتخفيضات المقترحة. فمن واجب الأمانة العامة أن تقدم شرحا يتسم بالمزيد من التفصيل والوضوح.

٦٠ - وأشارت إلى أن وفدها يود الوقوف على مدى التخفيف الذي سينجم عن تطبيق التكنولوجيات الجديدة في خدمات التوثيق والنشر من مشكلة تأخر إصدار الوثائق وعلى ماهية التدابير الأخرى التي يتعين على الأمانة العامة اتخاذها لمعالجة هذه الحالة. وقالت إن وفدها يود أيضا الوقوف على آخر المعلومات المتعلقة بمعدلات المراجعة الذاتية، إذ أن الأرقام الواردة في الفقرة ١-٤٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/54/7) يعود تاريخها إلى آذار/مارس ١٩٩٩. وهي تشير إلى ارتفاع معدلات المراجعة الذاتية بالرغم من القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة. ولذلك فإن التخفيضات المقترحة في المساعدة المؤقتة المقدمة للاجتماعات تبعث على مزيد من الحيرة في ضوء هذا القلق، إذ أن الاستعانة المؤقتة بالموظفين ذوي الخبرة من شأنه أن يقلص من الحاجة إلى المراجعة الذاتية.

٦١ - وفيما يتعلق بالمقترح الوارد في الفقرة ٢-٦٣ بنقل وظيفة واحدة من فئة ف-٤ من دائرة التخطيط المركزي والتنسيق في نيويورك إلى قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية وذلك لاستيعاب وظيفة رئيس المجموعة الاسبانية، أعربت عن دهشتها لكون هذه الوظيفة لم يكن يخصص أي مبلغ فيما مضى. وأضافت إنها تشعر بالقلق كذلك لآثار الإلغاء المقترح في الفقرة ذاتها لوظيفة واحدة من فئة ف-٢ على هذا الباب. وكان قد ورد في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة أن نقل الوظائف بين البرامج والبرامج الفرعية يقصد منه الاستعانة بالموارد البشرية في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية. وقالت إنها تود من الأمانة العامة أن تقوم بتحديد الاحتياجات ذات الأولوية لكل باب من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة.

٦٢ - وقالت إن وفدها يشعر بالقلق لكون الاحتياجات المطلوبة للجنة الخاصة لم تطرأ عليها سوى زيادة بسيطة. وأضافت أنها تود الوقوف على السبب في عدم وجود إيراد أي إشارة في خطة اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها التي ترد في الفقرة ٢-٧ إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وعن الكيفية التي استخدم بها مبلغ ١,٢ مليون دولار الذي سبق أن اعتمدته الجمعية العامة لإدخال تحسينات على قاعات المؤتمرات.

٦٣ - **السيد تاكاهارا** (اليابان): أشار إلى برنامج التحديث التكنولوجي المذكور في الفقرة ٢-٥٤ فطلب معلومات إضافية عن الجوانب البرمجية والاحتياجات من الموارد للبرنامج، فضلا عن الجدول الزمني لعملية التطوير والنفقات المصروفة على البرنامج أثناء فترات السنتين الماضية والنفقات المقدرة لفترات السنتين المقبلة. وقال إنه يود أيضا الوقوف على ما إذا كان البرنامج سيساهم في خفض الاحتياجات من الموارد وخاصة الاحتياجات من الوظائف في فئة الخدمات العامة.

٦٤ - وفيما يخص خدمات المؤتمرات والمكتبة في فيينا، قال إن الاحتياجات المقدرة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حجم العمل المتوقع وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لنوعية الخدمات. وقال إن وفده يشعر بالقلق لكون احتياجات الدول الأعضاء لن تُلبى بالنظر إلى الزيادة المحتملة في حجم العمل.

٦٥ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إنه من المهم أن تخصص للإدارة اعتمادات كافية. ومضى يقول إنه يشاطر غيره من المتحدثين السابقين القلق الذي أعربوا عنه إزاء التخفيض الصافي في المستوى العام للموارد المقترحة، وخاصة تخفيض المساعدة المؤقتة المقدمة للاجتماعات. وأشار إلى أنه يوجد اتجاه في الباب ٢ يتمثل في الخلط بين الأنشطة التي يتعين تمويلها من الميزانية العادية والأنشطة التي يجري تمويلها بموارد خارجة عن الميزانية. ومضى يقول إن الاجتماعات غدت تُعقد بصورة متزايدة بدون خدمات للترجمة الفورية مما تسبب في مشاكل بالنسبة للوفود، وخاصة وفود الدول الأفريقية. لذلك فإن الأمل معقود على أن تعالج هذه الحالة. وقال إنه في حين يرحب بتطبيق التكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك الاستعانة بالترجمة الفورية والترجمة التحريرية عن بُعد، فإنه يتعين مع ذلك استيفاء بعض المتطلبات الأساسية للعمل من أجل ضمان توفير خدمات المؤتمرات في جميع مكاتب الأمم المتحدة ومراكزها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وفي هذا الصدد، فإنه يود أن يعرب عن تأييده لما ورد على لسان ممثل الجزائر بشأن الحاجة لإنشاء دائرة دائمة للترجمة الفورية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. و قال إنه ليس من الواضح بالنسبة إليه أن الاحتياجات المتعلقة بخدمات المكتبة في جنيف وفيينا قد أوردت في الباب ٢، بينما أوردت الاحتياجات الخاصة بخدمات المكتبة في نيويورك في الباب ٢٦ (شؤون الإعلام).

وقال إنه يرحب أيضا بأي معلومات إضافية عن النظام الذي تتبعه الإدارة في حساب التكاليف وعن التكاليف النسبية للطباعة الداخلية والخارجية.

٦٦ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن وفده يؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ١٠٥ من تقرير لجنة البرامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين (A/54/16). وأعرب قلقه إزاء التخفيض الصافي في المستوى العام للموارد المدرجة في الباب ٢. وأضاف أن على الأمانة العامة أن تقدم مزيدا من التبريرات للتخفيضات المقترحة في المساعدة المؤقتة، على نحو ما طُلب في الفقرة ١-٣٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتساءل عن ماهية الاحتياطات المعمول بها لضمان ألا تؤثر هذه الزيادة المقترحة في استخدام الترجمة التعاقدية على نوعية الخدمات المقدمة بشكل سلبي.

٦٧ - **السيد ساك** (مدير، شعبة تخطيط البرامج والميزانية): أجاب على بعض التساؤلات قائلا إن المستوى العام للموارد المقترحة في الباب ٢ لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (٨٠٠ ٥٩٣ ٤٢٣ دولار) يعكس تخفيضا صافيا قدره ٣,٥ مليون دولار، أي ٠,٨ في المائة بالمقارنة مع الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال إنه ولئن كان قد بُذل كل جهد للتوفيق بين المخصصات من الموارد والاحتياجات من خدمات الاجتماعات، لم يكن من الممكن أثناء إعداد مقترحات الميزانية التنبؤ بكل اجتماع من آلاف الاجتماعات التي يتعين خدمتها في كل فترة سنتين.

٦٨ - والسؤال هو ما إذا كان من الممكن تقديم نوعية مناسبة من الخدمات أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالرغم من تخفيض الموارد. وأجاب على ذلك بأن من الممكن بلوغ هذا الهدف بفضل العديد من تدابير تحقيق الوفورات المعمول بها حاليا، بما في ذلك تحسين مراقبة الموارد المدرجة في الميزانية لتوفير المساعدة المؤقتة للاجتماعات، وزيادة الانتفاع بالقدرات وتطبيق التكنولوجيات الجديدة. وقال إن مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/C.5/54/19 حوت المزيد من التبريرات لتخفيضات المساعدة المؤقتة التي توفر للاجتماعات أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبالإضافة إلى ذلك، تناولت مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/C.5/54/18 مسألة عمليات الطباعة الداخلية والخارجية في المنظمة.

٦٩ - وفيما يتعلق بمسألة معدلات الإنتاجية للمترجمين في نيويورك وجنيف وفيينا، قال إنه ولئن كان لم يطلع على هذه الأرقام إلا أن تلك المعدلات تعكس مدى اختلاف أنماط عبء العمل في مراكز العمل المذكورة. فعلى خلاف الحاصل في جنيف وفيينا، على سبيل المثال، كثيرا ما يعمل المترجمون في نيويورك في النوبات الليلية. وعلاوة على ذلك، فإن الاجتماعات التي تعقد في نيويورك تبرمج بصفة مستمرة، بينما توجد ثمة ثغرات كبيرة بين الاجتماعات التي تعقد في مركزي العمل الآخرين.

٧٠ - وفيما يتعلق بانعدام قدرة دائمة للترجمة الفورية في نيروبي، قال إن الأمانة العامة كانت استنتجت أن حجم العمل في مركز العمل المذكور لا يبرر الاحتفاظ بفريق داخلي من المترجمين الفوريين. ومع ذلك، فالخدمات توفر لجميع الاجتماعات التي يحق لها الحصول على خدمة الترجمة الفورية. وقال إن المترجمين الفوريين يمثلون موردا نادرا سيكون عرضة للتبديد إذا لم تعقد اجتماعات.

٧١ - واستطرد يقول إنه أعرب عن قلق إزاء مستوى الموارد المقترحة لحضور أعضاء اللجنة الأربعة والعشرين للاجتماعات والحلقات الدراسية؛ وأن المستوى المقترح هو نفس المستوى الذي اقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وكانت فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ فترة استثنائية تعرضت

فيها بضعة أنشطة لتخفيضات نتيجة لإجراءات اتخذتها الجمعية العامة من أجل تحقيق وفورات في الميزانية. ولذلك لا يمكن اتخاذ نمط الإنفاق لفترة السنتين المذكورة أساسا للمقارنة. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المقترحات المتعلقة بالبعثات والحلقات الدراسية التي تضطلع بها لجنة الأربعة والعشرين استعرضت من قبل لجنة أخرى تابعة للجمعية العامة.

٧٢ - وفيما يتعلق بالاعتمادات المقترحة لاقتناء أثاثات ومعدات لدوائر الترجمة الفورية، فإن من شأن اقتناء حواسيب منضدية أن يساعد المديرين على برمجة الموارد بصورة أكثر فعالية وبالتالي على تجنب التبديد.

٧٣ - وفيما يتعلق بانعدام مؤشرات التقييم الذاتي في مقترحات الميزانية البرنامجية، تجدر الإشارة إلى أن التقييم الذاتي بالنسبة لمديري البرامج شرط ثابت لا تستثنى منه أي إدارة .

٧٤ - وقال فيما يتعلق بخلو الباب ٢ من أي بيانات عن الإنجازات المتوقعة ذكر أن الأمانة العامة اقتصرت على توفير بيانات عن البرامج الفنية في أول محاولة لها لاستخدام الترتيبات الجديدة. وقال إن الأمل معقود على إدراجها في جميع أبواب الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة.

٧٥ - وفيما يتعلق بالنفقات المتعلقة بتحسين قاعات المؤتمرات، قال إن الجمعية العامة كانت قد خصصت مبلغ مليون دولار من الوفورات التي تحققت أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لتحسين المقصورات والمعدات السمعية البصرية والمقاعد المخصصة للمترجمين الفوريين؛ وأنه صدر تقرير أولي في نهاية عام ١٩٩٨، وأنجز عمل إضافي في صيف عام ١٩٩٩. وذكر أنه نما إلى علمه أن الجزء الأكبر من تلك الموارد قد أنفق أو تم الالتزام بإنفاقه فعلا. وذكر أنه سوف تقدم تفاصيل إضافية عن هذه المسألة أثناء المشاورات غير الرسمية.

٧٦ - وفي الختام، قال إن لجنة المؤتمرات تقوم حاليا بإعداد تفاصيل نظام حساب التكاليف المتعلقة بخدمات المؤتمرات؛ وأنه سوف يحاول سد أي ثغرا في المعلومات التي قدمها لتوه أثناء المشاورات غير الرسمية.

٧٧ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده قلق إزاء تخفيض الموارد المخصصة لخدمات المؤتمرات، التي تعول عليها الوفود بصورة كبيرة، إذ ينبغي، بدلا عن ذلك، زيادة الموارد المخصصة لخدمات المؤتمرات في كل فترة سنتين.

٧٨ - وقال إنه فوجئ بعجز الأمانة العامة عن اقتراح أي زيادة في الميزانية المخصصة للأنشطة الواردة في الباب ٢ المتعلق بإنهاء الاستعمار، في حين اقترحت زيادات لأنشطة أخرى أقل أهمية.

٧٩ - وأكد من جديد رأيه القائل بضرورة استخدام الترجمة والترجمة الفورية عن بعد في الحالات الاستثنائية فقط، مثل المؤتمرات العالمية، وينبغي ألا تصبح ممارسة عادية. وقال إنه لا يعترض على فكرة التجديد التكنولوجي، شريطة توخي العناية والمحافظة على المعايير ولكنه يشعر بالقلق لكون التوسع في استخدام الترجمة عن بعد من شأنه أي يؤدي إلى خفض وظائف العمل في اللغات ويؤثر على المساواة فيما بين اللغات.

٨٠ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت إن مذكرة الأمين العام عن المساعدة المؤقتة للاجتماعات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/C.5/54/19) لا تتضمن أي معلومات موضوعية عن المسائل التي أثارتها. وذكرت أن وفدها طلب المزيد من المعلومات عن التخفيض العام في الميزانية البرنامجية المقترحة لخدمات المؤتمرات وتقديم تبريرات محددة. كما

طلب بيان السبب في حذف مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية من قائمة المؤتمرات والاجتماعات التي ترد في الفقرة ٢-٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة، وعدم تقديم مقترحات محددة لإعادة تصنيف الوظائف وذلك بهدف تحسين فرص التطور المهني بالنسبة للموظفين في دوائر اللغات. وفي الختام، قالت إنها ترحب بأي تفاصيل إضافية عن التخلص من وظيفة واحدة من وظائف اللغة الاسبانية وبتفسير لعدم توفير الخدمات اللازمة للجنتين الخامسة والسادسة التابعتين للجمعية العامة ومجلس الأمن من قبل إدارة شؤون الأمانة العامة وخدمات المؤتمرات. وقالت إنه سيكون من المفيد أيضا تقديم تقرير مستكمل عن التجربة المكتسبة إلى الآن فيما يتعلق بالترتيبات الجديدة لخدمة الاجتماعات.

٨١ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): طلب الحصول على توضيح للملاحظات التي أبداها مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية بشأن مسألة المترجمين الفوريين في نيروبي.

٨٢ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): ذكر أن لجنة المؤتمرات كانت قد نظرت في إمكانية إنشاء دائرة داخلية للترجمة الفورية في نيروبي، لكنها خلصت إلى أن المعدل المنخفض لاستخدام قاعات المؤتمرات في مركز العمل المذكور لا يبرر اتخاذ مثل هذا القرار.

٨٣ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): أوضح أن القرار المتعلق بإنشاء قسم دائم للترجمة الفورية في نيروبي هو قرار سياسي وإنه سوف يواصل متابعة هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية. وأضاف أنه يوافق على القول بأن معدل استخدام المترجمين الفوريين سيكون منخفضا في نيروبي، إذ أنه يمكن الانتفاع بخدماتهم في مراكز عمل أخرى عندما لا تكون هنالك حاجة لهم في نيروبي.

٨٤ - **السيدة بويرغو رودريغز** (كوبا): قالت إنه سيكون من المفيد لو قدم مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية على الأقل أجوبة أولية على الأسئلة التي أثارها وفدها.

٨٥ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إنه، ولئن كانت الوثائق ذات الصلة غير متاحة له إلا أنه يتذكر أن الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٢٢٠ طلبت إلى الأمين العام أن يبقي ترتيبات خدمة المؤتمرات قيد الاستعراض وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن ذلك للنظر في إمكانية إدماج جميع موارد خدمات المؤتمرات بالنسبة لجميع اللجان الرئيسية للجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئاتهما الفرعية والمخصصة، والمؤتمرات الخاصة، في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وفي التقرير المطلوب، أوضح الأمين العام أنه نظرا للطابع المحدد للأعمال التي يجري إنجازها من قبل اللجنتين الخامسة والسادسة ومجلس الأمن، ينبغي أن تقوم بخدمة تلك الهيئات أجهزة لها اختصاص في المجالات الفنية ذات الصلة. وأشار إلى أنه، حسب علمه، فإن الجمعية العامة لم تطلب إعداد تقرير سنوي يقدم إليها بشأن هذا الموضوع.

٨٦ - وفيما يتعلق بحالات القلق التي أبديت بشأن مستوى الوظائف الثابتة أشار إلى أن نفس مستوى الدعم بالموظفين في فترة السنتين الحالية اعتبر مناسبا لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، عندما اقترح أن يعقد خلالها نفس العدد من الاجتماعات.

٨٧ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أشار إلى احتمالات التطور المهني للموظفين في دوائر اللغات فأوضح أنه في أوائل الثمانينات جرت إعادة هيكلة الوظائف في دوائر اللغات لزيادة وظائف الدرجات العليا بغية تحسين فرص التطور المهني للموظفين.

وذكر أن الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في ذلك الحين نظرت فيها اللجنة الاسشارية، التي أوصت الجمعية العامة بالموافقة على تلك الاقتراحات. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٣٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ على الهيكل الجديد للدرجات وأصبح نافذا خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣.

٨٨ - وقال إن اللجنة الاستشارية ترى أن الجهات التي قامت بإعداد تقرير الأمين العام (A/53/919) ربما لم تكن تدري بوجود التقارير السابقة والإجراءات ذات الصلة التي اتخذها الجمعية العامة، وهو ما يفسر عدم إيراد إشارة إليها. وبناء عليه، طلبت اللجنة الاستشارية إجراء استعراض شامل لتحديد درجات وظائف اللغات في جميع مراكز العمل وتقديم نتائج هذا الاستعراض إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتنظر فيها قبل إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبما أن هيكل الدرجات في دوائر اللغات كان قد تغير لتحسين فرص التطور المهني، فإن الأمين العام ملزم بتقديم تبرير لأي تغييرات إضافية. وبصفة محددة، ينبغي التدليل على أن فرص التطور المهني في دوائر اللغات التابعة للأمم المتحدة أقل مواتاة عما هو حاصل في دوائر الأمم المتحدة الأخرى.

٨٩ - **السيدة بويرجو رودريغز** (كوبا): قالت إنها تتفق مع مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية في القول بأن الجمعية العامة لم تطلب أن يقدم إليها تقرير سنوي عن مسألة ترتيبات خدمة الاجتماعات. وكل ما يريده وفدها هو الحصول على معلومات مستكملة عن مدى نجاح الترتيبات الجديدة من الناحية العملية.

٩٠ - **الرئيسة:** قالت إنها تفهم من ذلك أن اللجنة قد فرغت من مرحلة القراءة الأولى للباب ٢ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وأنها تود إحالة ذلك الباب إلى المشاورات غير الرسمية للنظر فيه مرة أخرى.

٩١ - وأحاطت اللجنة علما كذلك بأن الأمانة العامة ستقدم معلومات إضافية خطية أثناء المشاورات غير الرسمية. وأحاط المكتب علما من جهته بطلب الوفد الكوبي المتعلق باستئناف النظر في الباب ٢ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة في اجتماع رسمي آخر.

مسائل أخرى

٩٢ - السيد **سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه لما كان قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ قد اتخذ على أساس تقرير اللجنة الخامسة بشأن نمط المؤتمرات (A/53/744)، فإن من الأنسب بحث مسألة إقامة مواقع على شبكة الانترنت باللغات الرسمية الستة في اللجنة الخامسة بدلا عن اللجنة الرابعة. لذلك فهو يطلب إلى الرئيسة تقديم اقتراح خطي بهذا المعنى إلى رئيس اللجنة الرابعة.

٩٣ - وقال إن وفده أحاط علما بتخفيض المبالغ المخصصة لبدل الإقامة اليومي لبرنامج زمالات نزع السلاح.

٩٤ - وشدد على ضرورة مواصلة تمويل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من الميزانية العادية وعلى تزويدها بما يكفي من الموارد للاضطلاع بولايتها عملا بقرار مجلس الأمن ٥٠ (١٩٤٨).

٩٥ - **الرئيسة:** أعلنت أنها سوف تبحث مع المكتب المسائل التي أثارها للتو ممثل الجمهورية العربية السورية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.